



المحامي / أحمد عقلان الشيباني

فيه وإقاراري بقصر باعي في هكذا مجال قانوني يتطلب التعمق والتخصص فيه، فقد وجدت نفسي مهموماً بالعديد من التساؤلات المشروعة ولربما البريئة بشأن هذه الدعوة المريية، ومن تلك التساؤلات ما يلي:

لما كان الزميل المذكور من المتخصصين ومن الحاملين لدرجة أكاديمية مميزة، فهل كان خاف عليه مترتبات دعوته هذه أم أن الهوى السياسي الضيق قد طمس الهوى الوطني العام المفترض في هكذا حال؟ هل يعقل ان يكون مبعث دعوته هو تمكين بلادنا من ملاحقة القادة الإسرائيليين ومحاكمتهم دولياً، أم ان باعث دعوته هو استدراج قيادة هذا البلد، والتي لا يجمعي بها وبأجهزتها وبأغراضها أي جامع إلى تاريخ شذرتي هذه على الأقل، للتوقيع على هكذا اتفاقية محكمة بهوى القطب الدولي المهيمين وذلك استهبالاً لها وانتقاماً منها لأغراض سياسية لا تراعي الصالح العام لهذا الوطن؟

### الشذرة الثالثة

#### ”قاضٍ وسياسي في آن واحد“

كم عجبت كل العجب وتعكر حالي وعظم تشاؤمي من حال ووضع بعض قضاتنا عندما مررت بسيارتي وبالصدفة في شارع الستين الجنوبي وأمام معرض اكسبو، أن أرى قاضياً معروفاً جداً يخرج من ضمن الخارجين من ملتقى التشاور الوطني الذي عقده المعارضة في النصف الأخير من شهر مايو ٢٠٠٩م، ثم إذا بي أقرأ اسمه وفي صحيفة الجمهورية الرسمية الصادرة بتعز وبعد تاريخ ذلك اللقاء بحوالي يومين من

ليس هو التزلف والنفاق لأي منهم وإنما هو يعود إلى ما لاحظته الجميع من تلاحم وتكاتف بينهم وبين أجهزتهم القضائية في مواجهة تلك الحملة المحمومة التي تم إثارة مجلس النواب لها بصدد قضية تتعلق بأحد أعضائه.

وأخيراً، فإني لا أملك إلا ان أقول هنيئاً لنا وهنيئاً لأصحاب الفضيلة مثل هذه العلاقة ومثل هذا الوضع المتميز والذي نتمنى ان يبقى صامداً في وجه أعاصير حزب أعداء النجاح.

### الشذرة الثانية

#### «اصطياد الوطن ودس السم له في العسل»

باعث شذرتي هذه هو ما قرأته قبل فترة في صحيفة يومية غير رسمية من مقال لزميل محام يدعو فيها بلادنا وقيادتها إلى تفعيل تصديق بلادنا على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية ثم تبريره دعوته تلك بأن هذا التصديق سيمكن بلادنا من تفعيل ما تطالب به من إجراءات ملاحقة ومحاكمة القادة الإسرائيليين وهي الدعوة/ التي انفجرت على إثرها وعلى الملأ قضية إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال الرئيس السوداني البشير وما واجهت به من اعتراضات قانونية مفادها أننا أمام مذكرة بواعثها سياسية بحته وبأنها صادرة عن محكمة لا تملك صفة إصدارها لأن السودان ليس طرفاً في المعاهدة التي أنشئت بموجبها هذه المحكمة.

هذا وعلى الرغم من عزوفي الواضح عن التعصب السياسي بعد طول عمر سابق لي

# شذرات وإن في المحذور

### الشذرة الأولى ”إمسك الخشب“

هذه عبارة شعبية دارجة تستخدم في مصر والشام (سوريا/لبنان/فلسطين) ويراد بها رد عين الحسد فعندما يشير المرء مثلاً إلى إعجابه بصحة وديمومة نضارة شخص آخر رغم كبر سنه، إما أن يبدأ هو أو يرد المستمعون لملاحظته فوراً بعبارة ”إمسك الخشب“ وذلك بغية درء ما قد ينتج عن ملاحظته من عين شريرة تصيب صحة الشخص محل وموضوع الملاحظة. وعليه فإني سأبدأ بهذه العبارة العامية الشائعة قبل استرسالني في عرض موضوع شذرتي هذه وذلك درءاً لما قد ينتج عنها لا سمح الله من ضرر غير مقصود مني طبعاً على الجهات والأشخاص محل وموضوع شذرتي هذه.

هذا ودونما إطالة، فإن موضوع ومحل شذرتي هذه هو الإشارة إلى تلك العلاقة الحميمة المشروعة والمباركة بإذن الله بين كل من أصحاب الفضيلة القضاة رئيس مجلس القضاء الأعلى/ رئيس المحكمة العليا القاضي عصام السماوي ووزير العدل د.غازي الاغبري والنائب العام د.عبدالله العلفي وذلكم التناغم والتنسيق الرائع والاحترام المتبادل فيما بينهم من جهة وفيما بين الأجهزة التابعة لكل منهم من جهة أخرى وعلى نحو لم يسبق لنا أن لاحظناه أو رصدناه فيما سبق.

إن من الواضح لمتابع شذرتي هذه، أنها تأتي تكراراً لما سبق ان تضمنته شذرة لي سابقة وبما يتوجب علي معه ان أشير إلى ان سبب تكراري لموضوع هذه الشذرة